الفصل الرابع

المعلم والتدريس العادل

الفصل الرابع
المعلم والتدريس العادل

فالتدريس العادل في المقابل يتطلب معلماً معداً بطريقة عادلة تكسبه مهارات التدريس في البيئات الدراسية المتنوعة، داخل مجتمع متنوع من التلاميذ ذوي القدرات المتباينة، وبما يمكنه من تحقيق العدالة التدريسية في ظل تنوع الاحتياجات لفئات متنوعة من التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة، بحيث يحقق الألفة الصفية بينهم جميعاً، هذا ينطبق على كل المعلمين (معلم التربية العامة، معلم التربية الخاصة، معلم حجرة المصادر) الذين هم أعضاء في فريق التعليم في المدرسة الشاملة.

فالإعداد العادل للمعلم من أجل تقديم تعليم مناسب لمجتمع الفصل الدراسي الشامل، يجعل من المهم على كليات إعداد المعلم أن تطور برامجها في ضوء فلسفة التعليم الشامل ومتطلباته، وأن تراعي هذه البرامج التوجهات المستقبلية في التعليم، والاتجاهات الحديثة في مجال إعداد المعلم، والتي من أهمها الإعداد غير التصنيفي أي الإعداد الشامل ليصبح معلماً لكل فئات التلاميذ، حيث يخرج المعلم إلى مجال التدريس الحقيقي في المدارس الشاملة ولديه مهارات التدريس المتطلبة لهذا النوع من التدريس الشامل لكل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وهذه المهارات المكتسبة هي التي تسهم في ممارسة العدل التدريسي لكل التلاميذ.

وعلى ذلك فإن أساس التدريس العادل يتمركز في مدى اكتساب المعلم العام ومساعده مهارات التدريس في البيئات الدراسية الشاملة حتى يتمكنوا من ممارسته مع كل فئات التلاميذ دون تمييز أو تفرقه أو إهمال لفئة دون غيرها، فالأساس أنه معلم لكل التلاميذ. وما لم يكن لدى المعلم القائم بالتدريس الفعلي في بيئة الشمول الدراسي، مهارات التدريس المتطلبة لهذه البيئات سوف يأتي تدريسه قاصراً بلا فاعلية وبالتالي ستكون مخرجات التدريس غير ذات جودة حقيقية، ذلك

انطلاقاً من ممارسة مهارات التدريس العادل تعد من عملياته الأساسية، وفقدانها أو القصور فيها سوف يؤثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية المتمثلة في جودة التعليم لها.

لذلك فإن الإعداد العادل لمعلم البيئة الدراسية الشاملة هو الذي يراعي برنامجه اكتساب المعلم لمهارات التدريس المستقبلية التي تناسب التطورات الحادثة في مجال التعليم، والاتجاهات الحديثة في إعداد المعلم للتدريس الشامل، حتى يستطيع التكيف مع الفلسفات التدريسية والتعليمية المستجدة مع كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، حال ترجمتها إلى إجراءات وممارسات فعلية في الفصول الدراسية الشاملة.

فعلى سبيل المثال، فلسفة الشمول في التدريس تقوم على ضرورة توحيد المسار التعليمي لكل التلاميذ بمختلف فئاتهم وإلغاء الثنائية التعليمية القائمة على مدارس للتربية العامة وأخرى للتربية الخاصة، وهذا بدوره يتطلب إعداداً مناسباً للمعلم حتى يتمكن من ممارسة التدريس في البيئات الصفية الشاملة من خلال اكتسابه لمهارات التدريس المناسبة لتقديم التدريس الشامل العادل لكل فئات التلاميذ، بمعنى إلغاء الثنائية المتعلقة بإعداد المعلم القائمة على معلم للتربية العامة، وآخر للتربية الخاصة، ليكون إعداده شاملاً مؤهلاً للتدريس مع كل التلاميذ في مجتمع الفصل الدراسي الشامل.

وهذا يرتبط بأهمية الاستعداد المسبق لتطبيق أي فلسفة تعليمية جديدة من خلال تجهيز كل المدخلات التدريسية المناسبة لهذه الفلسفة حتى تلاقي نجاحاً إجرائياً في المؤسسات التعليمية من جانب كل أعضائها بما فيهم التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، ويعد إعداد المعلم للتعامل مع هذا النظام التعليمي الجديد، بفلسفته الجديدة قبل تطبيقها من قبيل العدالة في الإعداد، ومن أسس نجاح

هذا النظام الشامل في تعليم كل فئات التلاميذ، ذلك حتى لا يجد المعلم نفسه داخل نظام لم يعد له مسبقاً أو لم يلقي تدريباً مناسباً على ممارساته، وهذا قد يحدث اتجاهاً سلبياً نحوه مما يعوق نجاح الشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصول الدراسية العادية في المدارس العامة التي ستصبح مدارس شاملة لكل التلاميذ.

وفي إجراء استطلاع رأي على عينة من المعلمين في المعاهد الأزهرية في مختلف المراحل التعليمية والتخصصات الدراسية، بلغت هذه العينة (٢٠٠٠) معلم ومعلمة، ذلك حول رؤيتهم لماهية التدريس العادل في الفصول الدراسية خاصة وأن الفصول الدراسية في المعاهد الأزهرية تضم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين بصرياً. وقد تضمنت رؤية هؤلاء المعلمين حول التدريس العادل فيما يلي: في أن التدريس يتطلب من المعلم في الفصول الدراسية الشاملة أن:

١- يتيح الفرص التعليمية لجميع التلاميذ في المشاركة في أنشطة الدرس ويوزعها بينهم بطريقة متكافئة، ويشركهم في تعلمها.
٢- يوزع اهتمامه بين جميع التلاميذ ويظهر تعاونه الكامل معهم ويساوي بينهم في الرعاية والمعاملة التعليمية.
٣- يتفاعل مع كل التلاميذ بنفس الاهتمام، ويوزع الأسئلة والمناقشة عليهم في الصف الدراسي بلا تفرقه.
٤- يتناول قيم العدالة وكيفية ممارستها داخل حجرة الدراسة وخارجها.
٥- يراعي الفروق الفردية والاحتياجات التعليمية لكل التلاميذ، ويتكيف مع مستوياتهم داخل الفصل الدراسي.
٦- يقيم التلاميذ بصورة عادلة ويوفر كافة المصادر التعليمية المناسبة.

٧- يستخدم طرق التدريس المناسبة لكل التلاميذ، ويشركهم في أدوار الفصل الدراسي وفق توزيع عادل لهم في بيئة الصف.
٨- يعدل بين جميع التلاميذ في النظرات والمناقشات داخل الصف.
٩- يشجع ويعزز أداءات التلاميذ بنفس التكافؤ والمساواة، ويقدم لهم التغذية الرجعية بطريقة عادلة ومماثلة.
١٠- يشمل كل جوانب التعلم ويوفر متطلباته لكل التلاميذ.
١١- ينتبه لكل التلاميذ بنفس الدرجة ويقدم التدعيم المكافئ والمناسب لهم.
١٢- يرد على جميع استفسارات التلاميذ بنفس الاهتمام.
١٣- يدير الصف التعليمي بطريقة ديمقراطية وتوجيه وإرشاد مناسبين لكل التلاميذ.
١٤- الاهتمام التعليمي وغير التعليمي بالتلاميذ المعاقين بنفس درجة الاهتمام بالتلاميذ العاديين.
١٥- يقيم نفسه ذاتياً بعدالة تامة.

*** لماذا التدريس العادل؟:-**

مع التوجه نحو التربية الشاملة في المجتمع، وتحقيق اندماجية بين التعليم العام، والتعليم في مدارس التربية الخاصة، ليصبح التعليم الشامل هو التعليم الجامع بين كل فئات التلاميذ ليقضي على الازدواجية القائمة على نظامين أحدهما للتلاميذ العاديين والآخر للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ويدعم فرص التعليم المكافئ والمساواة بين الجميع داخل الفصول الدراسية الشاملة، يلبي أحد الحقوق التعليمية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة وهي تلقي التعليم في مجتمع تعليمي واحد مع التلاميذ العاديين لتصبح المدرسة الشاملة هي المسئولة عن تحقيقه.

إن نظرة المؤيدين والمناصرين لحركة التربية الشاملة لـــذوي الاحتياجـــات الخاصة في نفس فصول التلاميذ العاديين، يرون أن في ذلك الجمع تحقيقاً للعدالـــة التعليمية لكل التلاميذ وإنماء للمهارات الاجتماعية للمعاقين بتفاعلهم مع غيرهم من العاديين، من هنا كان متطلباً من المعلم العام المسئول عن تعليم كـــل التلاميـــذ في الفصول الدراسية الشاملة ومعاونة معلم التربية الخاصة، أن يمارس إجراءات وآليات التدريس العادل من أجل إنجاح التعليم الشامل للمعاقين مع العاديين.

إضافة إلى أن الأصل في التدريس عامة هو مراعاة المعلم أخلاقيات مهنـــة التدريس والتي من أهمها مراعاة الضمير المهني انطلاقاً من سمو هذه المهنة التي مـــن الضروري أن يراعي فيها العدل التدريسي بين كل التلاميذ، بلا تمييـــز بينـــهم إلا بطبيعة الفروق الفردية التي هي من السمات الشخصية بين التلاميذ، وهـــي أيضـــاً تبرز مدى إمكانية المعلم في توظيفها من أجل التدريس العادل وسلوكياته الصفية، ذلك من إعداده التدريس في الفصول الشاملة.

وهذا يعني أن التدريس العادل مسلمة يقوم عليها كل تـــدريس داخـــل الفصول الدراسية الشاملة وغير الشاملة، لكن الأمر هنا لتأكيد ســـلوكيات هـــذا النوع من التدريس من أجل التلاميذ المعاقين في هذه الفصـــول وبقـــاؤهم فيهـــا، وتفاعل وتواصل مع التلاميذ العاديين لتدعيم المهارات الاجتماعية لهـــم، وتقويـــه شعور المساواة لديهم وإعلاء لتقدير الذات عندهم، وتحقيقاً للمعادلة التربوية:

تعليم شامل = تعليم عادل= تدريس عادل

فالمعلم العام في فصول التربية العادية في ظل فلسفة التربيـــة الشـــاملة لكـــل التلاميذ كفلسفة تعليمية مجتمعية جديدة لتقديم تعليم للتلاميذ ذوي الاحتياجـــات الخاصة، من المفترض قبوله بها كعضو في منظومة التعليم عامة، وســـوف يصـــبح عضواً في فريق التعليم في المدرسة الشاملة خاصة، بل المسئول الرئيس عن التعلـــيم

لكل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة، وهذا يقتضي منه دائماً أن يكون على استعداد كامل لـــ:

١- قبول ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية.
٢- تعديل أهداف التعليم من أجلهم.
٣- إعادة بناء بيئة الفصل الدراسي لتناسبهم.
٤- استخدام طرق تدريس تضمن مشاركتهم في أنشطة التعليم.
٥- تعلم لغة التواصل معهم.
٦- تدعيم تعلمهم بمعاونة معلم التربية الخاصة.
٧- يعيد اختيار المحتوى المتعلم ليناسب دمجهم في الحياة.
٨- يوفر فرص تعليم تجمع بينهم وبين التلاميذ العاديين.
٩- اختيار التكنولوجيا المعينة والمساعدة على شمولهم.
١٠- تطوير مهاراته التدريسية من أجل التعليم الشامل.
١١- التعاون مع أولياء أمورهم وفريق التعليم في المدرسة.
١٢- إدارة بيئة الفصل الدراسي الشامل لتدعيم بقاؤهم فيه.
١٣- تحمل مسئولية تعلمهم.

كل ما سبق يعد مؤشراً حقيقياً من جانب معلم التربية العامة نحو ممارسة التدريس العادل مع كل التلاميذ داخل فصول التعليم الشامل، ذلك التدريس الذي يعد مسلمة لكل أنواع التعليم بصفة عامة، والتعليم الشامل بصفة خاصة، من هنا من الضروري أن يكون التأكيد على التدريس العادل حتى تدعم المساواة لدى التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك يتطلب إعداداً جيداً لممارسة سلوكيات هذا النوع من التدريس، ضماناً لنجاحه كمعلم في المشاركة في تقديم التعليم الشامل، وبنجاح هذا النوع من التعليم للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضاً

للتلاميذ العاديين في قبول كل منهم الآخر لعضوية مجتمع الفصول الدراسية الشاملة، ليصبح الجميع تلاميذ عاديون ويلغى تماماً وصم التلاميذ المعاقين بهذه الصفة، وهي إحدى متطلبات فلسفة التعليم الشامل للجميع.

فمعلم التربية العامة داخل الفصل الدراسي، كما هو مطالب بتدريس العدل كمفهوم أو كقيمة لتلاميذ بشكل يكسبهم هذا المفهوم أو تلك القيمة ويدعهما فيهم باستراتيجيات وأنشطة مناسبة، فإنه أيضاً مطالب بأن يمارس العدل التدريسي في حجرة الدراسة مع كل التلاميذ حتى لا يكون لدينا الفجوة بين ما يدرسه وبين ما يمارسه مما يحدث تصادماً معرفياً يؤثر على العملية التعليمية، حيث أن المعلم بمثابة النموذج والقدوة لكل التلاميذ، ويعد الأكثر تأثيراً فيهم، مما يتطلب الأمر إحداث تكافؤ من المعلم بين ما يدرس من مفاهيم وقيم وبين ما يمارس منه كسلوك يعكس هذا المفهوم وتلك القيمة، وبالتالي يحدث أثراً تعليماً فاعلاً في نفوس ووجدان كل التلاميذ.

فلا معنى تماماً من تدريس العدل عبر المحتوى الدراسي للتلاميذ في الفصل الدراسي الشامل ليس هذا فحسب بل أيضاً وفي تقويمه في سلوكيات هؤلاء التلاميذ ومدى ممارستهم له، لا معنى لذلك في ظل غياب المفهوم والقيمة عن السلوكيات التدريسية لدى المعلم الذي هو نفسه يدرس المفهوم والقيمة بل ويشدد على سلوكياتهما لدى تلاميذه، أعتقد أن اكتساب المفهوم أو ممارسته لن يكون ذو فعالية أو يكون اكتساباً وممارسة شكليين بهدف إرضاء المعلم أو كسب درجات في التقييم إلى غير ذلك، وهذا يعد من قبيل التناقض التدريسي، قال تعالى {۞ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ } (البقرة: آية٤٤)، وقال أيضاً {كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣ } (الصف: آية٣).

من هنا فإن المراقبة التربوية للمعلم في الفصول الدراسية تعد مهمة بدرجة كبيرة لرصد سلوكيات التدريس العادل وتقييمه في ضوئها، ضماناً لتحقيق التعليم الشامل، وتشجيعاً وحثاً له على تبني التدريس العادل تمشياً مع فلسفة هذا النوع من التعليم الذي يتجه للعدل مع كل التلاميذ، وهذه السلوكيات التدريسية العادلة تضمن في بطاقة التقييم الخاصة بالمعلم العام والتي يتحدد من خلالها مستوى التعامل مع التنوع في مجتمع الفصل والكفاءة في مقابلة الفروق الفردية، وتحقيق الاندماج الوظيفي بين كل التلاميذ، وتقبلهم للتواجد والبقاء المستمر في المجتمع الدراسي الشامل، وأيضاً شكل التعامل خاصة مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن ميثاق شرف المعلم الذي وضعته نقابة المعلمين في مصر يعكس عدة جوانب أهمها جانب إنسانية المعلم مع تلاميذه داخل حجرة الدراسة والمدرسة وهذا ما يتوافق مع فلسفة التدريس العادل، وهذا الجانب الإنساني يتضمن احترام المضمون الإنساني في كيان كل تلميذ إنسان دون النظر للفروق الفردية بين التلاميذ وأن يدرك المعلم أن رسالته إنسانية ولذا فإن تلاميذه أمامه سواسيه بلا تفرقة أو تمييز، إضافة إلى أن الدستور الأخلاقي لمهنة المعلم قد وضع عدة مبادئ منها العدل بين التلاميذ في كل شيئ واحترام آرائهم وإتاحة الحرية لهم في التعبير عنها.

لذلك كانت قيمة العدل في التدريس من أهم قيم المعلم والتدريس العادل والتي تتضمن أو تتطلب من المعلم من أجل العدالة في التدريس أن:

١- معاملة مختلف التلاميذ دون تحيز أو أي اعتبارات أخرى.
٢- الموضوعية التامة والدقة والأمانة في تقويم أعمالهم.
٣- تقديم الفرص التعليمية المناسبة لكل تلميذ بلا تفرقة.
٤- تقبل تساؤلات التلاميذ واستفساراتهم دون تمييز.

٥- معاملة التلاميذ كل حسب قدراته واستعداداته وإمكاناته في التعليم.

٦- المساواة بين التلاميذ في الثواب والعقاب.

ولهذا فإن المعلم العادل هو الذي يوفر الفرص المتساوية لجميع التلاميذ وفق قدراتهم لممارسة أنشطة التعلم، ويعطي لكل تلميذ في الفصل الدراسي حقه من الاهتمام والرعاية، ويعدل بينهم دون النظر إلى الفوارق الاجتماعية والدينية وغيرها، كما يعطي الفرصة لمساعد المعلم أن يقدم التدعيم اللازم لكل التلاميذ الذين يحتاجون لمساعدة تعليمية سواء داخل الفصل الدراسي أو خارجه، وهذا يتطلب تدريباً جدياً للمعلمين أثناء الخدمة على ممارسة سلوكيات العدل التدريسي بين كل التلاميذ خاصة العاديين مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة على أن ينطلق التدريب من احتياجات المعلمين والواقع التدريسي الشامل والاتجاهات الحديثة في إعداد المعلم للتدريس في الفصول الدراسية الشاملة.

فمع الأخذ بالشمول التعليمي للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يصبح من المتطلب على تعديل سلوكياته ومهاراته التدريسية لتناسب هذه الفلسفة الجديدة في التعليم، لتكون ممارستهم عادلة مع كل التلاميذ داخل الصف الدراسي، ويدعمون بناء بيئات صفية عادلة يهتم فيها بكل فئات التلاميذ الذين أصبحوا أعضاء في مجتمع الفصل الدراسي الشامل، وهذا يتطلب تدريباً وإعداداً جيدين للمعلم حتى يستطيع ممارسة التدريس في ظل هذا النظام الشامل في التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، بصورة مناسبة وفاعلة وتتسم بالعدالة التدريسية.

والتنمية لمهنته الذاتية المستمرة تهدف إلى تطوير أداء المعلم في ضوء الاتجاهات الحديثة في نظم التعليم وفلسفاته، وحتى يتكيف مع مجتمع التلاميذ المتنوع من حيث تقديم تعليم مناسب معهم باستخدام كافة إستراتيجيات التدريسية التي تسهم في مقابلة هذا التنوع في الفصول الدراسية الشاملة، وبالتالي نجاح التعليم

الشامل، إنه من الضروري أن يتغير المعلم جدياً حتى يناسب ممارسة التعليم في البيئات الدراسية الشاملة بصورة عادلة يشعر فيها كل فئات التلاميذ بالاهتمام والمساواة في تكافؤ الفرص التعليمية، والقبول، والمشاركة في أنشطة التعليم، وتقدير احتياجاتهم مهما كانت متنوعة، والعمل الجاد على تلبيتها.

فالعدالة في التدريس من جانب المعلم تجعله مساعداً ومعاوناً ومدعماً لتعلم كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومتعاوناً مع فريق التعليم في المدرسة الشاملة لنجاح تعلم كل التلاميذ، ينظر لكل التلاميذ على أنهم جميعهم عاديون متباينو الاحتياجات التعليمية، ويقدر دوره في مقابلة هذه الاحتياجات بفاعلية وملائمة مع كل فئات التلاميذ، ويسعى في سبيل ذلك من الاستفادة بكافة الإمكانات التي تحقق له نجاحاً في التدريس الشامل وبعدالة مع كل التلاميذ.

ويعد نجاح المعلم العام في تنفيذ التدريس العادل في البيئة الدراسية الشاملة، التي تتسم بالواقعية والعدالة الاجتماعية بين كل التلاميذ فيها، متوقفاً بدرجة كبيرة عدة جوانب، منها:

١- توفر الثقة لدى المعلم والتلاميذ بقدرتهم على تحقيق تعليم جيد.
٢- تميز الدروس بالنشاط والمهام التطبيقية المشتركة.
٣- اتسام العملية التعليمية داخل الفصل الدراسي الشامل بالرعاية والعلاقات والمشاركة التبادلية لكل التلاميذ في أنشطته.
٤- اتسام المناقشات داخل الفصل بالعدالة الاجتماعية وكذلك الأنشطة.
٥- تدعيم تقويم عملية التعلم لكل التلاميذ.

فالتدريس العادل يعد في المقام الأكبر منه أقرب إلى التدريس الواقعي، لما يسهم به في التوزيع العادل للمصادر التعليمية، وكم المعرفة على مجتمع التلاميذ باختلاف إمكاناتهم وفئاتهم بعدالة تامة، من أجل عدم بقاء الفجوات التعليمية

والمجتمعية قائمة بين مجتمع التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، على أن يكون توزيع المهام عادلاً بين كل التلاميذ من أجل محو ما بين التلاميذ من الفروق الفردية، مع ضرورة تقديم الدعم الاجتماعي لكل التلاميذ داخل الفصول الدراسية، وخلق جو فيها يسوده الاحترام المتبادل والمشاركة من جميع التلاميذ في مواقف التعلم دون النظر إلى مهاراتهم العقلية، ذلك يرتبط أيضاً، بما يلي:

١- اتباع المعلم الأسلوب العادل الديمقراطي في إدارة الفصل الدراسي.

٢- غلبة المناخ الإنساني الاجتماعي داخل الفصل الدراسي.

٣- توزيع مسئولية إدارة الصف بين كل التلاميذ دون استثناء في ضوء قدراتهم.

٤- تنظيم العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ، وتنميتها بينهم.

٥- إبراز قيم العدل والتسامح والاحترام مع التلاميذ.

فواقعية التدريس العادل تقوم بالدرجة الأولى على أمرين مهمين:

الأول: إحساس كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم عاديون في الفصل.

الثاني: تدعيم الانتماء لجماعة الفصل الدراسي من جانب التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك يتحقق بالعدالة الاجتماعية والتعليمية في كل تعاملات الفصل الدراسي الشامل.

أيضاً من متطلبات التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة لكل فئات التلاميذ، أن يتوفر لمعلم التربية العامة الإعداد العادل قبل الخدمة الذي يكسبه مهارات التدريس العادل وكفايات التدريس الشامل لفئات متنوعة من التلاميذ، حتى يتمكن من تقديم تعليم فاعل لمجتمع متنوع ومتباين من المتعلمين، ولذلك فإن الإعداد المسبق للمعلم على التعليم الشامل قبل الممارسة الحقيقية له في مدارس التربية الشاملة يسهم في مساعدة معلم التربية العامة على ممارسة سلوكيات

التدريس العادل، حيث أن الإعداد قبل الخدمة يوفر المعرفة النظرية والممارسة الميدانية على التعليم الشامل وما يتطلبه من سلوكيات تدريس مناسبة، فالإعداد المسبق على ممارسة مهارات التدريس العادل وكفايات التدريس الشامل يساعدان على تحقيق المعلم العام للتدريس العادل، وقد بينت إحدى الدراسات العربية التي أجريت للتحقق من فعالية برنامج إعداد معلم العلوم في كلية التربية جامعة الأزهر أن هذا البرنامج غير فعال في إكساب المعلم العام ثقافة التدريس الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين بصرياً) مع العاديين. (راجع الفصل السادس)

كذلك من الضروري أن يتوفر لدى معلم التربية الخاصة الإعداد العادل قبل الخدمة لممارسة دوره الجديد في المدرسة الشاملة كمساعد لمعلم التربية العامة في تقديم تدعيم تعليمي مناسب للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، وممارسة هذا الدور مع فريق التعليم داخل المدرسة، واكتسابه مهارات التدريس التعاوني، فلا يمكن أن يمارس معلم التربية الخاصة دوره في التربية الشاملة قبل اكتساب المعرفة النظرية به وممارسته ميدانياً في ظل الإعداد المسبق قبل الخدمة، حتى يمكنه أن يشارك في تحقيق التدريس العادل لكل فئات التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، وذلك من المسلمات التربوية المتعارف عليه في أنه لا يمكن للمعلم أن يمارس التدريس بشكل فاعل قبل الإعداد المسبق له بشكل جيد حتى يتمكن من ممارسة سلوكيات التدريس في المدرسة الشاملة، وهذا يتطلب من كليات إعداد المعلم تطوير برنامج إعداد المعلم قبل الخدمة وتدريبه أثناء الخدمة من أجل التدريب الجاد على كفايات التدريس الشامل ومهارات التدريس العادل لكل فئات التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

فلا ينبغي أن تقف برامج إعداد معلم التربية العامة قبل الخدمة أو معلم التربية الخاصة عند مستوى اكتساب كلا المعلمين لثقافة التعليم الشامل، والمعرفة

بكفاياته، ومهارات التدريس العادل لمجتمع متنوع من التلاميذ، وإنما يتطلب الأمر حد التطوير الوظيفي لهذا البرامج لتحقق متطلبات التعليم الشامل وما يرتبط به من تحقيق العدالة التدريسية من المعلمين أو من فريق التعليم في المدرسة الشاملة في ممارستهم الصفية مع التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، وهذا يجعل من المتوقع في ظل التوجهات الحديثة في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الشمول التعليمي ذي المسار الواحد الذي يضم جميع التلاميذ في مجتمع تعليمي واحد، أن يواكب ذلك توحيد مسار إعداد المعلم هو الآخر ليتوافق مع هذه التوجهات فيصبح إعداد المعلم قائم على الشمولية وليس التخصصية فيكون أو يصبح برنامج إعداد المعلم الشامل لكل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل مهما اختلفت فئاتهم.

فالعدالة التدريسية داخل الفصل الدراسي الشامل لكل التلاميذ إذا كانت متطلبة من المعلم العام ومساعده، فإنه أيضاً يتطلب لها العدالة في الإعداد المسبق لهما قبل ممارسة التدريس الشامل من خلال برامج إعدادهم قبل الخدمة، الذي يكسبهم المعرفة بالتدريس العادل وممارسة سلوكياته داخل الفصول الدراسية الشاملة كما بينت إحدى الدراسات العربية (راجع الفصل السادس) ليس هذا فحسب بل أن تدمج في برامج إعدادهم قبل الخدمة قيم العدل ومتطلباته في ضوء فلسفة التعليم وثقافة المجتمع والاتجاهات الحديثة في تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وأن يكون ذلك عبر كل المناهج الدراسية والممارسات الصفية داخل قاعات الدراسة. انطلاقاً من حاجة التعليم في مدارسنا الآن إلى تطبيق الجودة الشاملة في التعليم لكل التلاميذ دون تفضيل فئة على أخرى فالجميع سواء لهم نفس الحقوق التعليمية من المهم أن تلبي لهم في إطار التدريس العادل داخل الفصول الدراسية الشاملة.

إن المعلم القدوة... ذلك الذي يحرص على العدل في التعامل مع طلابه، والنظر إليهم جميعاً بروح المساواة وإعطاء كل ذي حق حقه، ومن أبرز المظاهر على توافر العدل التدريسي لدى المعلم:

١- التعامل مع جميع الطلاب في الفصل الدراسي بروح العدالة وعدم التفريق بينهم في المعاملة وفق أوضاع ما، كالإعاقة وغيرها.
٢- مراعاة الفروق الفردية في القدرات العقلية بين الطلاب فلا يهمل فئة على حساب أخرى لنقص في قدرة عقلية أو تأخر في التحصيل.
٣- مراعاة العدالة في التقويم للطلاب وإعطاء كل منهم ما يستحق وفق أدائه، مع إعلان معيار التقويم بوضوح لجميع الطلاب.
٤- إرساء قيم العدل والعدالة التعليمية بين طلابه جميعاً معرفةً وسلوكاً، من خلال التدريسي الصفي.
٥- إتاحة الفرص التعليمية لجميع الطلاب داخل الفصول الدراسية بقدر متساو ومتكافئ، وأن يكون التفاضل بينهم على أساس مستوى المتعلم وقدراته.

فالمعلم القدوة في تدريسه داخل الفصول الدراسية الشاملة يعدل بين جميع الطلاب ويساوي بينهم في:

١- درجة الاهتمام والمتابعة لأدائهم الأكاديمي.
٢- النظرة والانتباه لسلوكياتهم.
٣- العلاقة الاجتماعية بينه وبينهم في إطار تعليمي.
٤- طبيعة ونوعية التعزيز لأدائهم الصفي.
٥- كيفية مناداتهم وتسميتهم، ومعرفة أسمائهم.
٦- مظاهر الرعاية التعليمية داخل وخارج الفصل الدراسي.

٧- درجة الاتصال والتواصل مع أولياء أمورهم.
٨- طريقة وأسلوب مخاطبتهم صفياً.
٩- الإعلان عن أنه معلم لهم جميعاً ويعمقها في نفوسهم خاصة العاديين منهم.

فإذا كان التعليم الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يوفر نظاماً تعليمياً يسمح بمشاركة هؤلاء التلاميذ في الفصول الدراسية العادية مع قرنائهم من التلاميذ العاديين، وأن تكون لهم العضوية الحقيقية في هذه الفصول، فإن التدريس العادل من شأنه أن يعطي الفرصة الكاملة لمثل التلاميذ المعاقين لممارسة العضوية الصفية في البيئات الدراسية الشاملة، فيمارسون مهام وأنشطة الفصل الدراسي الشامل وتكليفاته شأنهم في ذلك كبقية التلاميذ العاديين في الفصل الدراسي الجامع دون تمييز بينهم.

ومعلم التربية العامة المسئول عن تعليم كل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة عليه أن يوفر الفرص والمواقف التعليمية التي يشعر معها التلاميذ المعاقين بالمساواة التعليمية والعضوية الحقيقية في هذه الفصول، ذلك بمعاونة ومساعدة تعاونية مع معلم التربية الخاصة في ظل التدريس التعاوني الذي يهدف تحقيق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

وما لم يمارس معلم التربية العامة ومعاونة الخاص سلوكيات تدريسية عادلة بين كل التلاميذ في الفصول الدراسية الجامعة يصبح التعليم الشامل شكلياً أو مكانياً فقط دون وظيفية تربوية وتعليمية هادفة لقبول الآخرين كل التلاميذ والاعتراف بعضويتهم الصفية دون النظر لإعاقة بدنية أو غيرها، فتجاهل معلم التربية العامة لمشاركة التلاميذ المعاقين في نقاشات الفصل الدراسي أو أنشطته ومهامه، وضعف الاهتمام التعليمي بهم، والتركيز في الفصل على التلاميذ العاديين،

وعدم إعطاء الفرصة الكاملة لمعلم التربية الخاصة لتدعيم تعليم التلاميذ المعاقين، وعدم إعطاء قيمة وأولوية مقبولة للتفاعل والتواصل مع هؤلاء التلاميذ، واختيار الطرق التدريسية المناسبة لهم، وتجنب اشتراكهم في اختيار المفاهيم والخبرات المتعلمة، أو وضع قواعد إدارة الصف الدراسي أو المشاركة في الأنشطة اللاصفية أو عدم الاهتمام بتوجيه التلاميذ العاديين نحو تقبل التلاميذ العاديين في الفصل، كل ذلك وغيره يعبر عن سلوكيات تدريسية غير عادلة من شأنها أن تعوق التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة وتزيد من الفجوة بينهم وبين التلاميذ العاديين في ظل ما بينهم من فروق فردية واضحة.

لذلك كان مهماً أن يتم تدريب معلم التربية العامة والخاصة كل سواء على مهارات التدريس الشامل وإنمائها لديهما ولدى كل فريق التعليم في المدرسة الشاملة، حتى يتمكن كل منهم من تحقيق قدر من المشاركة في تحقيق الفائدة التربوية من نظام التعليم الشامل، وإسهاماً منهم في تحقيق العدالة التدريسية والمساواة التعليمية بين كل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة (العاديين – المعاقين) فبدون امتلاك هذه المهارات قد يصعب على معلم التربية العامة تحديداً أن يمارس التدريس العادل بكفاءة تحقق أهداف التعليم الشامل والتي أساسها تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين كل التلاميذ.

إنه إذا كنا تربوياً نسعى لتعديل السلوكيات الصفية غير المرغوبة لدى التلاميذ داخل الفصول الدراسية، وهناك العديد من إستراتيجيات تعديل السلوك لابد أن المعلمون ويتم تدريبهم عليها قبل وأثناء الخدمة من منظور الإدارة الصفية الجيدة لحجرة الدراسة من أجل تهيئة مناخ وبيئة صفية مناسبة لتعليم كل التلاميذ، إذا كان الأمر كذلك فإنه من المتطلب تربوياً ومن المقبول مهنياً خاصة من كليات إعداد المعلم أن تراعي في برامجها تعديل السلوكيات التدريسية غير العادلة في

الفصول الدراسية خاصة من المعلم في البيئات الدراسية القائمة على التنوع بما يحقق مساواة تعليمية بين كل التلاميذ، فقد يكون من المعتقد أن السلوكيات الصفية غير المرغوبة لدى التلاميذ رد فعل للسلوكيات التدريسية غير العادلة من المعلم في الفصل الدراسي وهذه تحتاج لدراسات وبحوث تؤكدها وتدعمها.

على الرغم أن من أهم الصفات الشخصية لمعلم التربية العامة والخاصة أو المعلم بصفة عامة هو احترام التلاميذ وكسب ثقتهم ومراعاة إنسانيتهم في البيئات الدراسية العادية، وذلك من شأنه أن يساعد المعلم على تعديل السلوكيات غير المرغوبة من التلاميذ ويزيد من عدالة المعلم في التدريس بين أعضاء الفصول الدراسية خاصة التي تجمع بين العاديين والمعاقين معاً، كذلك من أهم صفاته العدل كقيمة في كل أحكامه وتصرفاته مع تلاميذه دون تفرقة، وممارسة هذه القيمة من جانب معلم التربية العامة في الفصل الدراسي الشامل يسهم في تحقيق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ في كل مراحل التدريس المتطلبة وفي إصدار الأحكام على أداءاتهم.

*** قيم المعلم والتدريس العادل:**

بلا شك فإن القيم تعد بمثابة موجهات لسلوكيات المعلم التدريسية داخل الفصول الدراسية الشاملة التي تضم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي من خلالها يمكن الحكم على المعلم في ظل التوجه نحو التعليم الشامل، وعلى قدر التزامه بالقيم المتطلبة لتحقيق عدالة تدريسية بين كل التلاميذ بقدر ما يحقق نجاحاً لفلسفة هذا النوع من التعليم الذي يضمن بقاء واستمرارية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المسار الشامل مع التلاميذ العاديين في المدرسة الشاملة، كما يضمن القبول التام لهم والاعتراف بهم أعضاء في مجتمع الفصل الدراسي الشامل.

وتتعدد القيم التي على المعلم التمسك والالتزام بها في تدريسه لجميع التلاميذ من منظور العدل التدريسي، ومن هذه القيم:

(١) **قيمة العدل**: تعد أساس التدريس العادل، الذي من الضروري أن نعرف أنها قيمة لا تتجزأ ولا تعرف الانتقاء في تطبيقها داخل الفصل الدراسي الشامل مع التلاميذ، فتطبيق العدل يكون على الجميع دون استثناء، فكل التلاميذ سواء في الاعتبار البشري والقيمة الإنسانية فلا ينبغي التمييز بينهم لأي سبب من الأسباب في الممارسات التدريسية لكي يصبح الفصل الدراسي مجتمعاً مترابطاً يقبل الجميع الآخر، في ضوء التوازن بين الحقوق والواجبات إضافة إلى أن كل المعلمين قد أمروا بالعدل في شخصية النبي الكريم "صلى الله عليه وسلم"، فقد قال تعالى {وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ} (الشورى: آية١٥).

فالمعلم في الفصل الدراسي الشامل مطالب بأن يكون عادلاً مع كل التلاميذ بلا تمييز في القول والعمل قال تعالى {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} (الأنعام: آية١٥٢) حتى لا تحدث فوارق بين التلاميذ في الفصل الواحد وتقل الجدوى التعليمية من التعليم الشامل الذي هو حق لكل التلاميذ ويقوم على العدل في ممارسات التدريس الفصلية، وعلى سبيل المثال، فعندما يعزز المعلم تلميذاً عادياً على أدائه في الفصل الدراسي، من الضروري أيضاً أن يعزز التلميذ المعاق بنفس الطريقة عند أدائه في الفصل الدراسي، واستخدامه نفس أساليب وعبارات المدح والثناء بين كل التلاميذ دون تفرقه كل ذلك ينم عن العدل التدريسي بين جميع التلاميذ.

(٢) **قيمة المساواة**: إن تحقيق المساواة بين فئات التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل يعد من العدل التدريسي بينهم فيه، حتى يشعر جميع التلاميذ بأنهم يعاملون اجتماعياً وتعليمياً بنفس القدر والاهتمام دون محاباة فئة عن أخرى، حتى عندما يقوم المعلم بتنفيذ أي برنامج لمقابلة الفروق الفردية أو تلبية احتياجات خاصة من المهم أن يبرز في سلوكه المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين كل التلاميذ الذين هم أساس التعليم الشامل للجميع في نفس المسار التعليمي والفصل الدراسي، لذلك فتمسك المعلم بقيمة المساواة يعكس المنهج الذي يقوم عليه الشمول الدراسي فكأنه يترجم فلسفة الشمول من نظرية إلى ممارسة تمكن كل التلاميذ من النجاح فيه والشعور بالتقدير عندما يأخذون نفس الغرض والمواقف التعليمية ويشاركون فيها مع غيرهم دون تجاهل أو إهمال.

إن المساواة بين جميع التلاميذ في الحقوق والواجبات داخل المدرسة الشاملة ينطلق في الأساس من كونهم من بني الإنسان في المقام الأول دون النظر إلى طبيعة ما لدى بعضهم من إعاقات لا تنقص من قدرهم شيئ إلا أنهم قد يكونوا عاديون لا يسمعون، عاديون لا يبصرون أو عاديون بطيئ الفهم إلى غير ذلك، فلتكن المعاملة التدريسية معهم صفياً على أن كل منهم إنسان له تقديره وتكريمه من جانب الإنسان الذي مثله سواء كان المعلم أو بقية أعضاء الفريق التعليمي في المدرسة التي ينتمي إليها.

فقيمة المساواة تترجم تعليمياً وتدريسياً من المعلم في الفصل الدراسي الشامل من خلال المهام والتكليفات الصفية وفي تناوله المحتوى المتعلم وتقويمه حتى يدرك كل التلاميذ بأنهم متساوون في الاهتمام التدريسي من جانب المعلم فكل يؤدي دوره ويشارك في أنشطة الفصل الدراسي

ويأخذ واجبات وتكليفات في ضوء قدراته بل ويتلقى تدعيماً متطلباً لتعلم نفس المحتوى المطلوب تعلمه، حتى المساواة في الأنشطة غير الأكاديمية كالمشاركة في الرحلات والنوادي العلمية، كل ذلك من أجل ضمان استمرارية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في برنامج التعليم الشامل مع بقية التلاميذ داخل المدرسة الشاملة كاتجاه يحقق المساواة التعليمية بين جميع التلاميذ.

ولقد ورد في بعض النظريات الفقهية في التشريع لتدعيم القيم والأسس التي يقوم عليها التدريس العادل أو العدالة في التدريس من بينها:

أ- **نظرية المساواة**، والتي تعد من النظريات الأصلية في الشريعة الإسلامية، وأساس في النظام الإسلامي، ذلك أن الناس جميعاً متساوون دون تفضيل الإنسان على آخر بسبب الجنس واللغة أو الدين، وأساس ذلك أن الناس مخلوقون لأب واحد وأم واحدة، والخطاب القرآني كان حاسماً في هذا المنحى {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ} (النساء: آية١)، وفي الخطاب النبوي لقول الرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم" "الناس سواسية كأسنان المشط" (رواه ابن الجوزي)، فالمساواة تنطلق من أسلوب الخطاب "الناس" ومن وحدة الأصل الذي خلق منه الإنسان، ومن ثم استحق الكرامة الآدمية، فلابد أن تنعكس المساواة على الواقع العملي بين كل الناس، ومن ذلك المساواة في المسارات التعليمية وفرص التعليم.

ب- **نظرية الإنسانية الواحدة:** فالنصوص الشرعية تقرر وحدة الأصل الإنساني الواحد، وهي الأساس لنظرية المساواة ولكل منهما ارتباط بالآخر، فالمساواة نتيجة للإنسانية الواحدة ويدعم ذلك قوله "صلى الله عليه وسلم" "يا أيها

الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكركم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي فضل إلا بالتقوى" (رواه أحمد)، فطالما ثبت الأصل الواحد للإنسانية، فلا مجال في ميزان الإسلام للدعاوي المؤسسة لتميز جنس على آخر أو لأي لسبب لأن هذه الاختلافات بين البشر وجدت للتعارف والتواصل فيما بينهم، لا من أجل التنافر والتمييز مصداقاً لقوله تعالى {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ } (الحجرات: آية١٣)، وهذا أدعى إلى إتباع فلسفة المدخل الإنساني في التعليم الذي ينظر لكل المتعلمين بنظرة واحدة وهي أنهم بشر متساوون في الأصل الإنساني لا فرق بينهم في المعاملة الصفية إلا وفق ما لديهم من قدرات واستعدادات لابد من مراعاتها لديهم وتلبية كل احتياجاتهم بنفس المساواة دون تفرقة.

(٣) **قيمة التعاون**: وهي توجه المعلم في الفصل الدراسي الشامل نحو تدعيم أعضاء الفريق التعليمي في المدرسة الشاملة، والعمل بروح الفريق، والتعلم القائم عن طريق المشاركة من أجل تدعيم عضوية كل التلاميذ فريق التعليم وأخذ كل منهم دوره من أجل نجاح المجموعة التعليمية فيكون الإحساس بالاتجاه الإيجابي نحو التعلم القائم على التعاون والمسئولية لكل تلميذ عن تعلمه وتعلم بقية أفراد الفصل الدراسي.

إن قيمة التعاون تدعم توجه المعلم نحو تأكيد عدم التجانس بين التلاميذ داخل الفصل الدراسي، وتسهم في نجاح البرامج التعليمية التي توضع بمشاركة أعضاء الفريق التعليمي (المعلم العام، المعلم الخاص، التلاميذ

العاديين، التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة...) وعلى ذلك يصبح كل التلاميذ إيجابيين في مواقف التعلم داخل الفصل الدراسي الشامل، فالشمول الدراسي لكل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب تعاوناً من كل فريق التعليم في المدرسة الشاملة خاصة المعلمين، فكان من ذلك تبني هؤلاء المعلمين لطرق وإستراتيجيات تعليمية قائمة على التعاون كقيمة وكضرورة لتعليم شامل من ذلك، التعلم التعاوني، التعلم في مجموعات صغيرة، وتعلم القرين، والتعلم بالمشاركة، والتدريس التعاوني بين المعلمين خاصة التربية العامة والخاصة التي تحقق العدل التدريسي.

لذلك فإن المعلم مطالب بتبني قيمة التعاون من أجل التعليم الشامل، وإبراز هذه القيمة في تعاونه مع التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، وذلك يتطلب تعلم واكتساب المهارات التعاونية لديه ولدى التلاميذ وأعضاء فريق التعليم، فهي أساس العمل بروح الفريق من أجل التوصل إلى منتج تعليمي جيد وتحقيق الأهداف الموضوعة، فالتعاون المطلوب من المعلم، هو ما يحقق التعلم الفعال لجميع التلاميذ، إضافة إلى أن التعاون في المقام الأول قيمة إسلامية، قال تعالى {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ } (المائدة: آية٢) والتي تحقق الانتماء والقبول من جميع التلاميذ في المدرسة الشاملة.

(٤) **قيمة الاحترام**:وتعني احترام المعلم في الفصل الدراسي الشامل لكل التلاميذ من منطلق إنسانيتهم دون النظر لإعاقة أو غيرها، فيكون التعامل معهم وفق كرامة الإنسان وبالتالي يشجعهم على المشاركة بإيجابية في بناء مجتمع الفصل الدراسي من جانب كل التلاميذ الذين هم أعضاء فيه، فلا يقلل من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وقدرتهم، ولا يشعرهم بإعاقتهم، بل يسعى ليعلى من قدرهم في ضوء مساواتهم بكل التلاميذ والعدل بينهم.

إن المعلم مطالب بأن يكسب كل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل أيضاً قيمة الاحترام لبعضهم البعض حتى يتحقق التفاعل بينهم، والانتماء والقبول في عضوية مجتمع الفصل الدراسي، فالتعامل مع التلاميذ تحديداً ذوي الاحتياجات الخاصة منهم لابد أن يكون على أساس الاحترام الإنساني الذي يكسب الجميع في أعضاء الفريق التعليمي اتجاهاً إيجابياً نحو التعلم بالمشاركة ونحو بعضهم داخل مجتمع الفصل الدراسي الذي يضم فئات متنوعة من التلاميذ.

(٥) **قيمة المسئولية**:عن تعلم جميع التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل بما فيهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع وجود معلم التربية الخاصة، فيكون بها مسئولاً أمام ضميره المهني وأمام المسئولين عن العملية التعليمية في إطار من المحاسبة عن أدواره كمعلم داخل المدرسة الشاملة.

فالمعلم يعد مسئولاً عن تعليم كل التلاميذ في المدرسة الشاملة وملتزم أمام الآخرين عن تحقيق تعليم فاعل لهم، وسوف يحاسب في ضوء مسئوليته عن كل التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل.

وهي قيمة إسلامية من باب أن المعلم يعد راعياً لتلاميذه داخل بيئة التدريس ومسئول عنهم، قال "صلى الله عليه وسلم" "كل راع وكلكم مسئول عن رعيته..." (رواه البخاري) فعلى المعلم أن يكون على وعي تام بهذه المسئولية وما يترتب عليها من محاسبة في إنجازه في سلوكيات التلاميذ ومعارفهم وأخلاقياتهم التي بها يحدث الترابط والوحدة والاندماج بين كل التلاميذ والقبول فيما بينهم والانتماء لعضوية الفصل الدراسي الشامل داخل نفس المسار التعليمي.

*** مؤشرات الأداء التدريسي العادل:**

إن مجرد سؤال معلم التربية العامة عن مدى ممارسته لسلوكيات تدريس عادلة مع تلاميذه في الفصل الدراسي الشامل، لا يعد كافياً حتى لو سلمنا أنه يتحلى بأخلاقيات التقويم الذاتي وموضوعية في الحكم على مستوى أدائه التدريسي مع كل التلاميذ لكن يعد حكمة على أدائه ذاتياً معياراً يمكن إضافته إلى جملة من المعايير التي تقدم لنا حكماً شاملاً على سلوكيات العدالة التدريسية لديه، وإلى جانب ذلك فإن إبراز معلم التربية العامة لمؤشرات أدائية تعكس العدل الدراسي داخل بيئة صفية متنوعة تشمل العاديين والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، يعد معياراً على درجة كبيرة من الموثوقية في الحكم عليه، بل أنه مطالب بنمذجة مثل هذه السلوكيات العادلة تدريسياً داخل الفصل الدراسي، وأدائها بصورة طبيعية أمام التلاميذ والحكم على مثل هذه السلوكيات في التلاميذ أنفسهم.

ومن بين المؤشرات التي تظهر العدالة التدريسية من معلم التربية العامة مع كل التلاميذ بما فيهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة:

١- مستوى مشاركة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في نقاشات الفصل الدراسي مقارنة بالتلاميذ العاديين ومدى إتاحة الفرصة من جانب معلم التربية العامة لهم للمشاركة في هذه النقاشات التي تزيد من فعالية التفاعل الصفي لهم داخل البيئة الدراسية مع التلاميذ العاديين ومعلم التربية العامة.

فإذا ما كان مستوى المشاركة لذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي عند حد الاستماع والملاحظة فقط فإن ذلك يعد تباعداً عن سلوكيات تدريسية عادلة، في المقابل فإن المشاركة إذا كانت عند مستوى عرض الآراء والأفكار قدر إمكاناتهم كيقية التلاميذ العاديين، فذلك يعد اقتراباً من سلوكيات العدالة التدريسية.

٢- مستوى المشاركة في أنشطة الفصل الدراسي واستخدام وسائله التعليمية والتكنولوجية سواء كانت هذه المشاركة فردية أو تعاونية، بعيداً عن المشاركة القائمة على المشاهدة والملاحظة فقط دون القيام بمهام مرتبطة بأنشطة التعليم، تدعيماً لسلوكيات تدريس قائمة على العدل بين كل مجتمع الفصل الدراسي، حتى لو اقتضى الأمر من معلم التربية العامة وبمعاونة معلم التربية الخاصة المساعد له من تدريب التلاميذ سواء العاديين أو ذوي الاحتياجات الخاصة على القيام بالأنشطة واستخدام الوسائل التعليمية والتكنولوجية في الفصل الدراسي.

٣- مدى إتاحة الفرصة لمعلم التربية الخاصة المعاون لمعلم التربية العامة ليقدم دعماً تعليمياً مناسباً للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصل الدراسي، وإعطاء الفرصة للمشاركة الفاعلة في تعليمه وتسهيل التفاعل مع ذوي الاحتياجات الخاصة كالتلاميذ المعاقين سمعياً الذي يتطلب التفاعل معهم وفهمهم إتقان لغة الإشارة الخاصة بهم، وذلك يتطلب من معلم التربية العامة التعاون مع معلم التربية الخاصة واكتسابهما الاثنين مهارات التعاون من أجل التدريس الشامل العادل.

٤- مدى إتاحة الفرصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل لاختيار المجموعة المتعاونة وترشيح أعضاء من الفصل خاصة من العاديين للمشاركة معه في المجموعة المتعاونة عندما يكون الهدف من التعليم هو إكساب وتنمية المهارات الاجتماعية لدى التلاميذ، ذلك كما تتاح الفرصة تماماً للعاديين، حتى يشعر التلاميذ المعاقين بعضويتهم التامة في الفصل وحقهم في اختيار المجموعة التعليمية التي يرغبون في العمل معها من خلال التعاون في المواقف التعليمية، بحيث لا

يكون الاقتصار فقط على اختيار مدار بالتلاميذ العاديين الذي قد يتجاهلون فيه التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ما لم يكونوا على وعي تام بتقبل هؤلاء التلاميذ وقابلية في التفاعل معهم.

٥- مستوى مشاركة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مقارنة بالتلاميذ العاديين في اختيار الخبرات المتعلمة خاصة الوظيفية في المجتمع ذلك في ضوء قدراتهم وإمكاناتهم فلا يعاملون على أنهم ذوي قدرة ضعيفة على تحديد مثل هذه الخبرات، وإنما يعاملون كغيرهم من التلاميذ العاديين لأن مثل هذه الخبرات ستقدم لجميع التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل الذي يعد المعاقين أعضاء فيه، فالمشاركة في اختيار هذه الخبرات المتعلمة من الضروري أن تكون للجميع دون تمييز لفئة على غيرها. فالمشاركة ليست فقط للتلاميذ المعاقين عند حد التعلم لمثل هذه الخبرات وإنما تكون في اختيارها مع بقية أعضاء فريق التعليم الذي يضم التلاميذ العاديين ومعلم التربية العامة والخاصة.

٦- مدى توفير الوسائل التعليمية والتكنولوجيا المعينة على التدريس للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل خاصة القائمة على التعليم البصري لتناسب المعاقين سمعياً، والقائمة على التعلم السمعي واللمسي لتناسب المعاقين بصرياً، من أجل التعليم الشامل القائم على التدريس العادل.

فلا يمكن بحال من الأحوال تحقيق التدريس العادل دون إتاحة الفرص للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لاستخدام الوسائل التعليمية التي تناسبهم ويستفاد العاديين منها، فتجاهل مثل هذه الوسائل لا يعد إسهاماً في تحقيق التدريس العادل لمثل هؤلاء التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة، ويؤدي معلم التربية

الخاصة المعاون للمعلم العام دوراً رئيساً في اختيار وتوفير مثل هذه الوسائل التعليمية.

ففي التدريس العادل، على معلم التربية العامة في الفصل الدراسي الشامل ضمان استمرارية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة فيه أعضاء مشاركين في فعاليات بيئة الصف الدراسي وأنشطة التدريس توجهاً نحو تعليم متمركز حول المتعلم، وفق دراسة متأنية لإمكانيات وقدرات كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، فاستمرار نجاح التعليم الشامل متعلق ليس فقط بقبول هذه الفئة في الفصل الدراسي الشامل وإنما أيضاً يرتبط بآليات تنفيذ سياسة التدريس العادل بما يحقق قدراً متكافئاً من فرص التعليم والتعلم فيكون التعليم للإتاحة والمساواة في ضوء العدالة التدريسية من المعلم ومساعده.

لذلك فإن معلم التربية العامة، عليه أن يكون على دراية بما وراء بعض التساؤلات حتى يحقق التدريس العادل بين كل التلاميذ وهي:

١- كيف أوفر بيئة صفية مناسبة لكل التلاميذ تسمح لهم بالتعلم الإيجابي؟.

٢- ما أفضل الإستراتيجيات التدريسية المناسبة لتحقيق مشاركة فاعلة من كل التلاميذ في فرص التعلم؟.

٣- كيف أحقق أفضل مشاركة بين كل التلاميذ في أنشطة التعلم وفي تفاعلات اجتماعية تضمن نجاح الشمول التدريسي وتنمي المهارات الاجتماعية لدى كل التلاميذ؟.

٤- ما أفضل أشكال التعاون المناسبة بين فريق التعليم الصفي أو المدرسي لتحقيق نجاحات في تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة؟.

٥- ما الشكل التنظيمي المناسب لبيئة الصف الدراسي تناسب تعلم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة؟.

٦- كيف أدرس إمكانات وقدرات التلاميذ الفعلية لتكون مدخلاً مناسباً في التدريس لهم؟.

٧- هل تتوفر لدى مهارات التدريس العادل في بيئة الفصل الدراسي الشامل؟ وكيف أحقق تنمية لها في التدريس الصفي؟.

٨- ما أنسب أشكال التدعيم التعليمي التي يمكن تقديمها للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل أو خارج الصف الدراسي؟.

٩- كيف أقوم بالتدريس لمجموعات غير متجانسة من التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل؟.

١٠- كيف أتعامل صفياً مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة متنوعي الإعاقات داخل الفصل الدراسي؟.

١١- ما شكل التعاون الذي ينبغي توافره بيني وبين معلم التربية الخاصة المعاون لتحقيق تعليم أفضل لذوي الاحتياجات الخاصة؟.

فعلى معلم التربية العامة أن يدرك تماماً أن قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أعضاء في الفصل الدراسي، إنما هو من قبيل الحق في التعليم المكافئ بعيداً عن التمييز، في إطار منطق أو مبدأ اللارفض لأي تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة لديه هو وأولياء أمره رغبة في الالتحاق في التعليم الشامل، ومن العدل التدريسي أن تتاح له الفرصة في هذا النوع من التعليم قبل إبداء الحكم العلمي العادل عن مدى إمكانية استمراره في التعليم الشامل أو تحويله إلى مسار تعليمي آخر يناسب قدراته وإمكاناته، لذلك فإن التدريس يرتبط به أيضاً رفض إصدار أحكام تربوية استبقاية على مدى إمكانية تعلم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة قبل استخدام الإستراتيجيات التدريسية العادلة المناسبة معهم، بمجرد ملاحظة ما لديهم من إعاقات ظاهرة أو المعرفة المسبقة عنهم، فالعدل

في التدريس معهم يتضمن القبول والإتاحة للدراسة في الصف مع التلاميذ العاديين، وممارسة كافة الإجراءات التدريسية معهم قبل تحويلهم إلى مساق تعليمي آخر، المهم أن يكون إجراء التحويل في ضوء نتائج مستمدة من ممارسة التدريس الشامل العادل معهم عن إنجازهم الأكاديمي والاجتماعي.

*** نموذج التدريس العادل: Jurisprudential Model**

إن هذا النموذج يقوم في الأساس على المفهوم الاجتماعي لبيئة الفصل الدراسي الذي يعني بأن مجتمع الفصل الدراسي يختلف في ثقافته وآرائه وقيمه الاجتماعية وقدراته كل عن الآخر في الفصل الدراسي، وهذا بالطبع ينطبق بصورة كبيرة على بيئة الفصل الدراسي الشامل التي تضم التلاميذ العاديين والمعاقين معاً، ذلك أدعي أن يتم التدريس في سياق اجتماعي لإنجاحه في ظل الاختلافات بين أعضاء الموقف التعليمي، مشاركين جميعاً فيه.

إن مثل هذا النموذج العادل في التدريس من متطلباته:

١- التوجه نحو القضية المتعلمة.
٢- تحديد القضايا المتعلمة وتعريفها.
٣- أخذ الموضع المناسب لدراسة القضية.
٤- فحص الأساس العلمي للموضع الذي تم الأخذ به.
٥- التحديد الدقيق للموضع التعليمي.
٦- اختبار الافتراضات عن الحقائق والتعريفات والنتائج.

فالاهتمام بديمقراطية مجتمع الفصل الدراسي لمشاركة كل المتعلمين في أنشطته هو من أهم الأهداف الخاصة للتربية، بحيث يشعر كل متعلم بمعنى التعلم الحقيقي من خلال عضويته النشطة في المجتمع الديمقراطي في الفصل الدراسي، ولذلك فإن مبادئ الديمقراطية التعليمية من الضروري أن تصبح جزءاً رئيساً في

العمل اليومي في حياة الفصل الدراسي لكل المتعلمين، فالديمقراطية التعليمية، ممارسة ومشاركة حقيقية في إجراءات التعليم والتعلم يدركها كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة ويشعرون العدالة التدريسية حيال ذلك.

إن مثل هذا النموذج في تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات يهدف إلى التعلم لتحقيق المصلحة والفائدة التعليمية لكل أعضاء الفصل الدراسي الشامل الذي يضم فئات متنوعة من التلاميذ، فهو نموذج تغلب فيه مبدأ التعلم من أجل الجميع في محيط البيئة التعليمية، ذلك من خلال التقصي والبحث للوصول إلى إتفاق من الجميع دون النظر لطبيعة الإعاقة لدى بعض التلاميذ، فالكل أعضاء في الفريق التعليمي له إسهامه وفق قدرته وفي ذلك تحقيق للتعلم العادل في ظل نموذج الاستقصاء العادل Jurisprudential Inquiry Modest إن مثل هذا النموذج يهتم بتربية المواطنة الصالحة من خلال التعلم بطريقة استقصائية تؤدي إلى المناقشة والمناظرة والاتفاق على رأي واحد يتسم بالعدل للتوصل لقرار حكيم بشأن القضايا المختلفة في إطار من المشاركة العادلة من جميع التلاميذ فيه.

إن مفهوم هذا النموذج أن مجتمع الفصل الدراسي يتكون من أفراد مختلفين في القدرات التعليمية والاهتمامات، مما قد يحدث تعارض وتنافر بينهم في المواقف التعليمية الأمر الذي يتطلب طريقة تمكنهم من التفاهم مع بعضهم لتوضيح الاختلافات بينهم وقبول الآخر من أجل التعلم واتخاذ قرار من القضايا المتعلمة يتسم بالعدل والمشاركة العادلة من جميع التلاميذ فيه.

فمثل هذا النموذج في تعليم مجتمع متنوع من التلاميذ يهدف إلى جعل المحتوى المتعلم ذو معنى ومحور مشاركة من كل أعضاء التعليم، ويتطلب العديد من مهارات التدريس وطرقه كالتعلم التعاوني، والمناقشة، وإدارة حجرة الدراسة

وخلفية معرفية جيدة من المعلم بالمحتوى المعرفي إضافة إلى فهم جيد لطبيعة وقدرات تلاميذه وكيفية التفاعل معهم.

ولهذا النموذج مراحل تقوم على تقسيم الفصل الدراسي الشامل إلى مجموعتين تتبنى كل مجموعة منها وجهة نظر مختلفة تجاه الموضوع ومجموعة ثالثة مختارة من الفصل تقوم بدور هيئة المحكمين، وعليها الاستماع إلى مناقشات طلاب المجموعتين المتعارضين وعليها اتخاذ قرار نهائي مع المعلم، من خلال المراحل التالية:

* **المرحلة الأولى:** التوجه نحو الموضوع، وتقديمه للتلاميذ بحيث يقوم المعلم فيها:
  ١- تقسيم الفصل إلى فرق ومجموعات كل فريق يأخذ جزء أو جانب من القضية يوضح فيها وجهة نطره، ويراعي فيها العدل بين التلاميذ في المناقشة داخل المجموعة.
  ٢- ترتيب الفرق في المجموعات بحيث يكون عدد الأفراد في كل مجموعة يساوي عدد جوانب الموضوع.
  ٣- يراعي توزيع ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ عبر المجموعات بطريقة متكافئة.
  ٤- يشترك معلم التربية الخاصة في تنظيم المجموعات وتقسيمه تحقيقاً للعدل في المسئولية التعليمية.
* **المرحلة الثانية:** وتتوجه نحو البحث والتعرف على الموضوع أو القضية المراد تعلمها.
* **المرحلة الثالثة:** وتتضمن مناقشة المعلومات والآراء التي تم تجميعها من التلاميذ وفيها يقوم معلم التربية العامة والخاصة معاً:
  ١- إنشاء قاعدة من المعلومات الحقيقة.
  ٢- توجيه نظر الطلاب إلى وجهات النظر المرغوبة.

٣- توضيح التناقض بين الآراء التي تم جمعها.
٤- وضع الأولويات والتأكيد على أولوية رأي عن آخر.
٥- تعرف الفروض المتوقعة ومدى صلتها بالموضوع.
٦- تحديد النتائج المتوقعة واختبار صدق توقعها.

وفي هذه المرحلة يتم اختيار هيئة المحكمين لتمثل الرأي المحايد.

* **المرحلة الرابعة:** المناظرة بين الفريق المؤيد للقضية والفريق المعارض لها، ويؤدي المعلمين دوراً لمساعدة التلاميذ على جعل مناخ المناظرة ثقافياً ونشطاً ومحايداً ومشجعاً لطلاب الفريقين والاهتمام بما يلي:

١- التركيز على الخطوط العريضة للقضية المتعلمة.
٢- وضع استراتيجية لإدارة المناظرة تتضمن: المتحدثون في البداية، والمتحدثون في النهاية ووقت التحدث.
٣- يعرض تلميذ من كل مجموعة أو فريق وجهة نظر فريقه بإيجاز مع التوضيح بالأدلة.
٤- يراعي احترام آراء التلاميذ الممثلين لهيئة المحكمين (الرأي المحايد).
٥- يراعي إشراك التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في كل المراحل بما فيها هيئة المحكمين تحقيقاً للعدل.

* **المرحلة الخامسة:** الاتفاق على الرأي وتدعيمه مع تلخيص المعلمين للنتائج المرغوبة وغير المرغوبة لكل فريق من عملية الاستقصاء العادل حتى يتم التوصل لرأي واحد يدعم أهداف الدرس.

* **المرحلة السادسة:** تطبيق المعلمين مهارات الاستقصاء على المجتمع والبيئة وما توصل إليه التلاميذ بحضور اجتماعات ولقاءات واقتراح حلول والمشاركة في أنشطة المجتمع، واقتراح خطط العمل.

فهذا النموذج التدريسي يهدف إلى تحقيق أمرين:

(أ) العدل في المشاركة من جميع أعضاء الفصل الدراسي الشامل في التعليم والبحث وعرض الأفكار كل وفق ما يحدد له من دور داخل الموقف التعليمي دون النظر لقدرات التلاميذ أو إعاقتهم، فالجميع مشارك في إحداث التعلم.

(ب) العدل في تغليب رأي حول القضية المتعلمة دون النظر إلى طبيعة أو قدرات المجموعة التعليمية من التلاميذ أو التعصب حيالها، فالعدل أساس اتخاذ القرار التعليمي أي كانت المجموعة المتعلمة.

وفي ذلك تحقيق للتعليم الشامل حيث يتضح لنا المساواة في كل شيئ:

١- الأهداف التعليمية واحدة.
٢- المحتوى المتعلم واحد لجميع التلاميذ.
٣- طريقة العرض التعليمي والاستقصاء واحدة.
٤- طريقة التقويم واحدة لكل المجموعات المتعلمة.
٥- نوعية الإعاقة للتلاميذ واحدة في كل المجموعات.
٦- معلم التربية الخاصة عضو في فريق التعليم.
٧- بيئة الفصل الدراسي لكل التلاميذ.
٨- معلم التربية العامة لكل التلاميذ.
٩- طريقة التعلم واحدة للجميع.